جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الحادي والثمانون/ السنة الخمسون
ذو القعدة – ١٤٤١هـ / حزيران ٢٠٢٠م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN ٠٣٧٨- ٢٨٦٧
E ISSN ٢٦٦٤-٢٥٠٦
P ISSN ١٨١٣-٠٥٢٦

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الحادي والثمانون السنة: الخمسون / ذو القعدة – ١٤٤١هـ / حزيران ٢٠٢٠م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف عبد العالي (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: المدرس الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأنبار/العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتورة أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.م.عصام طاهر محمد	– مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزية
أ.م.د.عمار إسماعيل أحمد	– مقوّم لغوي/ اللغة العربية
المتابعـــــــة: مترجم.إيمان جرجيس أمين	– إدارة المتابعـــــة
مترجم.نجلاء أحمد حسين	– إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (٣٥٠)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أَن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأَساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أَمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أَو (إِشكاليَّة البحث) .
- يجب أَن يراعي الباحث صياغة أَسئلة بحثيَّة أَو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أَو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أَهمية بحثه وأَهدافه التي يسعى إِلى تحقيقها، وأَن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أَن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أَن يراعي أَدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إِخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأَفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أَن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أَن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأَسئلة البحثية أَو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أَن يدرك أَنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إِلى المُحكِّم وعلى أَساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أَوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأَوزان يُقبل البحث أَو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إِعداد بحثه والعناية به .

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
سلطة (الكيف) وذاكرة الفنجان قراءة سيميائية في لوحات الإشهار لمحلات القهوة بمدينة أبها الباحث الرئيس: عبد الحميد سيف الحسامي	25-1
بلاغة الإقناع في الخطاب الكنائي. خطبة الإمام علي(عليه السّلام) في صفّين أنموذجًا . آزاد حسّان حيدر	41 -26
تَقْيِيدُ المُسْنَدْ إليهِ بِالنَّعْت. دِراسِة نَحوِيّة فِي صَحِيحِ مُسْلِمْ* . علي فاضل سيد عبود الشمري	115 -42
بلاغة الصوت والكلمة والجملة في النص القرآني – سورة الإخلاص أنموذجاً – عمر خليل حمدون الهاشمي	135-116
رسالة قراءة حفص رحمه الله تعالى دراسة وتحقيق كريم ذنون داؤد سليمان	229 -136
تشظي الهوية في رواية حارس التبغ للروائي علي بدر سحر ريسان حسين	252 -230
صيغ جموع التكسير المخالفة للقياس في ديوان الفرزدق – دراسة دلالية – رنا طلال سليمان	284 -253
ميمية حميد بن ثور الهلالي دراسة اسلوبية فنن نديم دحام آل ابليش	328 -285
آيات السجدة في القرآن الكريم دراسة بلاغية شيماء أحمد محمد	367 -329
دلالات الصحراء في رواية (البحث عن المكان الضائع) لإبراهيم الكوني سروة يونس أحمد	389 -368
بحوث التاريخ والاثار	
باد الكوردي أبو عبد الله الحسين بن دوستك وصراعاته مع الأمير البويهي عضد الدولة وأولاده (367-380هـ/977- 990م) عمر أحمد سعيد	406 -390
النفوذ الاسلامي في بلاط وحكومة امبراطورية المغول 603-766هـ/ 1205-1365م رغد عبدالكريم أحمد	451 -407
نماذج من الرحوات في الموصل في أواخر العهد العثماني دراسة وثائقية عروبة جميل محمود	485 -452
دور السلطان وتوجيهاته في قيادة المعارك في الهند خلال عصر السلطنة الإسلامية (602- 932هـ/ 1206-1526م) ياسر عبدالجواد حامد المشهداني ولقاء خليل إسماعيل يحيى الغزالي	515-486
الحركة النقابية في تركيا 1980- 2010 اسماعيل نوري حميدي	540 -516
العاقولي في عرف الطيب دراسة في سيرته ومنهجه العلمي رنا سالم محمد الحفو	574 -541
رئاسة الجالوت اليهودية في بغداد في العصر السلجوقي من خلال الرحلات اليهودية (447 – 590 هـ / 1055 – 1193م) خضر إلياس جلو	605 -575
زين الدين علي كوجك نائب قلعة الموصل (539_563هـ/1145_1168م) دراسة في سيرته ودوره السياسي والاجتماعي صهيب حازم عبد الرزاق الغضنفري	626 -606

مصر ومحاولات التسلح من الدول الغربية 1950-1954 عمار ظاهر مصلح	627- 655
دور العلماء المسلمين في مقاومة الغزو الصليبي في الأندلس غادة قحطان حسن	656-697
محن المسلمين بالمدينة المنورة وأثرها الايجابي على المجتمع الإسلامي من(2-6هـ) نكتل يوسف محسن	698- 720
بحوث علم الاجتماع	
المخطط النظري للنظرية الاجتماعية دراسة تحليلية شفيق ابراهيم صالح الجبوري	721- 743
التحول السكَّاني لمراحل الانتقال الحضري دراسة تحليلية في الديموغرافية الحضريَّة فراس عباس فاضل البياتي ونادية صباح الكبابجي	744- 767
التناول الإعلامي المحلي للقضايا الاجتماعية بالجزائر دراسة ميدانية تحليلية لمضمون برنامج "قضايا المجتمع" بإذاعة غليزان الجهوية عبد القادر بغدادباي	768- 809
الخصوصية الثقافية والثقافة الشعبية- مدخل انثربولوجي دراسة نظرية في مستقبل الثقافات الشعبية قصي رياض كنعان	810- 828
أزمة الهوية والثورات الوطنية منظور سوسيولوجي في التهميش والإقصاء هديل تومان محمد	829- 845
بحوث المعلومات والمكتبات	
مواصفات ومعايير الدوريات العلمية بين المفهوم والتطبيق عمار عبد اللطيف زين العابدين	846-873
بحوث الشريعة الإسلامية أصول الدين	
مفهوم النص أُصوله وتطبيقاته في الشريعة والقانون عابد حسن جميل وكريم محمد ككو	874- 892
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس التربوي	
فاعلية برنامج تربوي لتنمية الجودة النفسية لدى طلبة المعهد التقني/الموصل صبيحة ياسر مكطوف ورؤى احمد شوكت	893- 931
قياس مستوى الذكاء لدى الأطفال المولودين بالعمليات القيصرية واقرأنهم المولودين ولادة طبيعية (دراسة مقارنة) فضيلة عرفات محمد	932- 990
تقويم منهج البلاغة والتطبيق للصف الخامس الأدبي علي شاحوذ رجب شلال	991- 1021
تقويم محتوى كتاب التربية الاسلامية للصف الثاني المتوسط من وجهة نظر مدرسي المادة ومدرساتها وفق معايير معينة عدنان عبدالله علي الجبوري	1022-1044
مهام المرشد التربوي داخل المدارس المتوسطة من وجهة نظر الطلبة علي داخل جبر الحسناوي وعلياء صبحي احمد الخشاب	1045- 1080

CC BY

الحركة النقابية في تركيا

1980-2010

اسماعيل نوري حميدي *

تأريخ التقديم: 2020/3/15 تأريخ القبول: 2020/4/22

المستخلص :

النقابة هي منظمة هدفها حماية حقوق العمّال ومنافعهم ، وتختلف النقابات فيما بينها في جهودها وبنيتها وصراعها ودفاعها عن حقوق العمّال ، ظهر مفهوم النقابات بعد الثورة الصناعية في بدايات القرن التاسع عشر لحماية المصالح المشتركة للطبقات العاملة . أُطلقت تسمية (نقابة) في فرنسا وإيطاليا واسبانيا ، ثمَّ أطلقت كلمة (اتحاد عمّال) Workers union بدلًا عنها ، وفي بريطانيا أطلقت كلمة (اتحاد التجارة) trade union , وفي ألمانيا أطلقت كلمة (اتحاد الحِرَف) Gewerkschaft، وتغيَّرت التسمية في فرنسا وإيطاليا واسبانيا وتركيا الى مصطلح (عامل و صاحب العمل) ، بعدها صارت (نقابة العامل ونقابة أصحاب العمل) [1]. أمّا اشكالية البحث فهي لمعرفة طبيعة العمل النقابي ومراحل تطوره في تركيا ، وجذوره التاريخية ، وماهي العوامل الداخلية والخارجية التي أثَّرت فيه .

تعد الحركة النقابية في تركيا إحدى المؤسسات المهنية المهمة في تركيا ولها تأثير كبير على قطاعات واسعة من الشعب التركي ، فضلاً عن تأثيرها في العملية الاقتصادية ، وقد شغلت الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 حينما كان الدور النقابي منحسراً في اشراف الدولة على نشاطها ، وقد تطور دور الحركة عقب العهد الجمهوري الأول والمراحل التي تلتها الى نقابات عمالية هدفها حماية حقوق العمال ومنافعهم من تقليص ساعات العمل وغيرها .

* أستاذ مساعد/ قسم التاريخ/كلية التربية للبنات/ جامعة تكريت .

1) Mustafa Öztürk , Sendikal Demokrasının Örgütlü Hareketler Açısından Süleyman Demirel Ün. İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi (Önemi , yayın 2013, C. 181, Sayı 2, P. 270 .

تكتسب دراسة موضوع الحركة النقابية في تركيا أهمية كبيرة في العراق بشكل خاص ، والوطن العربي بشكل عام ؛ لما لها من تجربة طويلة منذ أواخر أيام الدولة العثمانية والى وقتنا الحاضر ، وما خاضته من صراعات وسجالات شديدة مع الحكومات التركية المتعاقبة ، وبخاصةٍ بعد الحرب العالمية الثانية ، ويهدف البحث الى اطلاع القارئ العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص والطبقات العاملة العربية على حيثيات تطور الحركة النقابية في تركيا ، لأجل التفاعل معها والإفادة من تجربتها النضالية ، والانجازات والأنظمة والقوانين التي حصلت عليها .

الكلمات المفتاحية : موقف؛ مؤسسة؛ مجتمع

المقدمة :

جاءت فكرة الكتابة في هذا الموضوع لأجل الوصول الى معرفة تامة عن تطور النقابات العمالية التركية ودورها في قيادة أكبر شريحة اجتماعية وتوجيهها لما يخدم مصالحها ومصالح تركيا بشكل عام فضلاً عن الرغبة في الاطلاع على طريقة توثيق الأتراك للمعلومات الخاصة بهذا الموضوع ومواقف الحكومات التركية منها واطلاع القاري على ما يخص الموضوع وبخاصة في المرحلة التاريخية التي أعقبت انقلاب عام 1980 وما تلاها من مرحلة عدم استقرار اقتصادي وسياسي . وأما الإطار الزماني للبحث منذ عام 1980 ولغاية 2010 وأما الإطار المكاني فهو الساحة التركية بشقيها الآسيوي والأوربي . ونظراً لمعرفة الباحث في اللغة التركية ، ولأجل التوصل الى المعلومات الدقيقة ، اعتمد على المصادر التركية الصرفة . اعتمد الباحث على المنهج التاريخي التحليلي النقدي للمصادر على ضوء الحقائق والظواهر السياسية عبر عقود من السنين ، وبعد جمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية استخلص النتيجة التي توصل اليها وذكرها في خاتمة البحث .

أما هيكلية البحث فقد تم تقسيم البحث على تسعة محاور هي :

1- الخلفية التاريخية للحركة النقابية في تركيا :

تعود الحركة النقابية في تركيا الى عام 1870، ولأنَّ الحكومة العثمانية كانت متأخرة صناعيًا ، كان أكثر اهتمامها في الصناعات العسكرية ، وكان أول اضراب عفوي قام به

العمّال العاملين في المؤسسات العسكرية عام 1872 [1] .

كذلك حدث عام 1880م أول اضراب عمّالي في معامل انتاج السفن ، وسكك الحديد ، وشؤون البريد في مناطق الروميلي (اليونان حاليًا) التي كانت خاضعة للدولة العثمانية آنذاك [2] .

ومنذ عام 1908م بدأت المطالبة بحق الاضراب العمّالي بخاصّة في استانبول ومناطق الروميلي ، ولكنها جوبهت بالرفض القاطع ، وفي سنوات الجمهورية التركية 1920–1925 كانت قد تأسَّست نقابات بسيطة طغى عليها طابع الفكر الشيوعي ، الذي كان آنذاك في بداية انتشاره بعد الثورة الروسية عام 1917م ، ولكن لم يُكتب لها النجاح . وفي الأعوام 1925–1946م صدرت تعديلات على قوانين العمل والجمعيات والعقوبات ، فَحُرِمَ العمّال من حقوقهم السياسية والنقابية ، ولم يُسمح سوى لجمعيات ذات طابع تعاوني وتكافلي . وفي نهاية عام 1946 تمَّ غلق مئات النقابات في عموم تركيا [3] .

وليس هذا فحسب ، بل تمَّ في عام 1947 إعداد قانون لمنع وتقييد أي ممارسات أو اضرابات نقابية ، ولكن (حزب الشعب الجمهوري) CHP ولأجل كسب أصوات انتخابية في إطار المنافسة مع (الحزب الديمقراطي) DP حاول في العام نفسه ، إصدار قرارات لدعم الحركة النقابية ، وبخاصَّةٍ العمّال الريفيين ، وطالب بفتح مكاتب عمّالية لدعم النقابات التابعة له ، فضلًا عن مطالبته بزيادة أجور العمّال الحكوميين ، ولكنه لم يحقّق أهدافه ، وفي الأعوام 1947–1950 بلغ عدد النقابات أكثر من أعدادها في مدة حكم الحزب الجمهوري 1923–1946 ، وفي عام 1948 وبحسب احصاءات رسمية بلغ عدد النقابات والاتحادات النقابية (70) أكثرها في استانبول ، وكانت تحت مراقبة وسيطرة الحكومة ، وقد أفادت حين تأسيسها من نظام النقابيين الأمريكان ماديًا وتنظيمًا ومعلومات ومشورة [4] .

ظلَّت الحركة النقابية في تركيا طيلة خمسين عامًا (1948–1998) تحت مراقبة وتوجيه

1) Baydar O. , the Syndicate movement in Turkey. Friedrich Ebert Stiff. 1998. (P.9 .
(2) Ibid , P.5 .
(3) Baydar O. , Ibid. , P.8 .
(4) Baydar O. , Op.Cit. P.9 .

الدولة ، وكان أول اتحاد عمّالي تركي أُسّس عام 1952 هو (تورك إيش) TÜRK İŞ ، وكلّما حاولت بعض النقابات الخروج عن هذا المفهوم ؛ جوبه بالضغط والإعاقة . وفي عام 1961 حصل العمّال على حق الإضراب ، وفي تشرين الأول من العام نفسه ، تأسَّس اتحاد نقابات أصحاب العمل في استانبول الذي صار أساسًا لنقل الحركة النقابية الى القرن الحادي والعشرين ، وفي عام 1962 تأسَّس أول اتحاد نقابات عام شمل عموم تركيا ، وفي عام 1963 صدر أول قانونين (274 و 275) تعلَّقا(بالاتفاقية الجماعية بين العمال وأصحاب العمل) [1] .

حدثت بعد عام 1963 زيادة في أعداد النقابات العمّالية التركية ، إذ كانت نقطة تحوّل ، لأول مرَّة ضَمَنَ القانون حق الإضراب وتشكيل تنظيمات عمّالية ، فبلغت النقابات (611) نقابة ، (101) منها في استانبول ، و (76) في إزمير تبعها أدنة وأنقرة وزونغولداك وأسكي شهير ، واعتبارًا من عام 1965حدثت زيادة في الاضرابات العمّالية ، وازدادت القطاعات الخاصّة في فروع الصناعة ؛ ممّا جعل الحركة النقابية تَطال أماكن العمل في القطاع الخاص ، وصارت الحكومات التركية تُقلّد الأنموذج الأمريكي في مراقبتها للحركة النقابية . وفي عام 1967 انفصلت بعض نقابات العمّال الحكوميين عن اتحاد (تورك إيش) ، وشكّلت اتحاد نقابات جديد كاتحاد نقابات (دسك) DİSK ، فاشتدَّت المنافسة النقابية مع تأسيس ذلك الاتحاد ، وازدادت الاضرابات العمّالية وتحقَّقت بعض الزيادات في أجور العمّال [2] .

وفي المدّة 1967–1970 حدث تطور سريع في الحركة النقابية وزيادة الاضرابات العمّالية المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمّال ، وكان لاتحاد (دسك) دور مهم في تلك الاضرابات .

وفي 15–16 حزيران1970 حدثت اضرابات كبيرة في استانبول والمناطق المجاورة لها ، وكانت أكبر اضرابات معارضة في تاريخ تركيا آنذاك ؛ مما اضطر الحكومة الى إرسال قوات الشرطة والجيش ؛ لإيقاف المصادمات التي رافقت تلك الاضرابات ، فتمَّ القاء

(1) Meltem Tekerek , Türkiye'de İşveren Sendikacılığının Tarihi Seri , Ankara Ün., SBF. Dergisi , Cilt .74 , No.2 , 2019, p. 626 .
(2) Baydar O . ,Op.Cit., P. 9 .

القبض على العديد من المضربين عن العمل ، وتمَّ اخراج آلاف العمّال من أعمالهم ، وفُرضت الأحكام العرفية ومُنعت الاضرابات ، وكان لتلك الاضرابات تأثير في حدوث انقلاب 12 آذار 1970 [1] صدرت في 26مايس 1973 أحكامًا عرفية من جانب الحكومة العسكرية في تركيا ، تمَّ بموجبها تقييد الممارسات الديمقراطية ، ومنع تأسيس الجمعيات والنقابات ، وفي الانتخابات العامَّة عام 1973 رَشَّح حزب الشعب الجمهوري خمسة نقابيين كأعضاء برلمانيين عنه [2] .

وفي المدّة 1974–1980 أعادت النقابات المستقلة تأسيسها ، وعادت نقابات اتحاد (دسك) الى ممارسة نشاطاتها ، فازدادت الاضرابات العمّالية ، وازدادت أعداد العمّال المساهمين فيها ، وظهرت حركة عمّالية جديدة اسمها (اتحاد النقابات القومية – مسك–) MSK تابعة (لحزب الحركة القومية مهب) MHP فحدثت صدامات دموية بين الاتحادات الثلاثة (تورك إيش و دسك و مسك) ممّا تسبَّب في زيادة التوتر السياسي [3].

حاولت نقابات العمال التركية استغلال الانتخابات للضغط على المرشحين الى البرلمان ، فصارت تُقدّم طلباتها وبشتى الطرق ؛ لأجل اقناع السياسيين بأحقية مطالبهم ، ولمّا لم يحصلوا على وعود عملية ، اتّبعوا أسلوب التهديد بعدم انتخاب المرشحين ، والقيام بإضرابات عامّة [4].

وفي الانتخابات العامة عام 1977 دخل البرلمان ستة نقابيين من حزب الحركة القومية ، وثلاثة من (حزب العدالة آب) AP ، وعشرة من (حزب السلامة الوطني مسب) MSP كان في مقدّمتهم رئيس اتحاد عمّال حق إيش ياسين خطيب أوغلو [5] .

2– أهم الاتحادات العمالية في تركيا :

أولًا : اتحاد نقابات عمّال (تورك إيش) : تأسَّس عام 1952 [6] ، ويُعد أكبر الاتحادات

---

(1) Ibid .
(2) Ceyhun Haydaroğlu , Hüsne Erdoğan , Türkiye'nin sosyal ve Ekonomik yapısındaki Dönüşünde Sendika – Siyaset İlişkisi , Balkan ve Yakın Doğu Sosyal Bilimler Dergisi , 2016 , 02 (02) P. 46 .
(3) Baydar O . , Op.Cit ., P. 10 .
(4) Mustafa Öztürk , Op.Cit. , P.272 .
(5) Adnan Mahiroğulları , P.46 .
(6) Baydar O .Op.Cit. , P. 8 .

في عموم تركيا ، إذ بلغ عدد أعضاؤه عام 1997 (مليوني عضو) مقرّه في أنقرة وضمَّ قطاعات واسعة كالعاملين في البلديات ، وعمّال البترول ، وعمّال قطاع الغذاء والأقمشة والطرق [1] ، وقد بلغ عدد نقاباته المسجلة في وزارة العمل والضمان الاجتماعي عام 1998 نحو (33) نقابة ، وفي العام نفسه ، بلغ عدد المستفيدين من اتفاقية العمل الجماعي (800) ألف عضو، وصار عضوًا في

(الاتحاد الدولي لنقابات العمّال الحرة) ICFTU [(2)]، وعضوًا في الاتحاد النقابي الأوربي . ETUC

ثانيًا: اتحاد عمّال الخدمة العامة (كمك) KMK Kamu Çalışanları Memur Konfederasyonu

أُسس عام 1965 [(3)] وجرت مناقشات عديدة لفصل موظفي الحكومة عن عمّالها وبخاصّةٍ المعلمين وموظفي الصحة ، وحاولوا الحصول على المكاسب نفسها التي حصل عليها العمّال بموجب القوانين الخاصّة بهم ، علمًا أنَّ موظفي الصحة والموظفين الفنيين كانوا قد حصلوا على حق تأسيس نقابات ولكن دون حق الاضراب . بدأت عام 1990 مطالبات موظفي الحكومة بحقوقهم ولكن لم يحصلوا عليها حتى عام 1995 ، إذ مارسوا ضغوطًا على الحكومة والرأي العام فحصلوا على تغيير قانوني مشابه لما حصل عليه عمّال القطاع الخاص ، فأسَّسوا العديد من النقابات الخاصّة بهم ، ولكن لم يتحقّق لهم القيام بأي إضراب ، كذلك تأسّست عام 1998 ثلاثة اتحادات أخرى للعاملين في القطاع العام [(4)].

ثالثًا: اتحاد نقابات العمّال الثوريين (دسك) Devrimci İşçi Sendikalar Konfederasyonu **تأسّس عام 1967 من المعارضين في اتحاد (تورك إيش) وقد رفض سيطرة الأخير على عمّال تركيا كافة ، فضلًا عن رفضه التوجهات الأمريكية وتقليدها ، وعلى الرغم من اغلاق الحكومة في 12أيلول 1980 له ، إلّا أنّه ظلَّ يواصل**

(1) Baydar O . ,Op.Cit.,P . 17 .
(2) Ibid ., PP . 12-13 .
(3) Aysun Yeşiltaş , Sağlık Sektöründe Kamu Sendikalaşması , Süleyman Demirel Ün. Çalışma ve Toplum , 2015 , 4 ,P.131 .
(4) Baydar O . , Op.Cit.,P. 20 .

نضاله النقابي والسياسي فتزايدت أعداد أعضاء نقاباته بسبب انضمام اليساريين المعارضين من اتحاد (تورك إيش) إليه فبلغ عدد أعضاءه في المدة 1970–1980 نحوًا من (500) ألف ، ولكن بعد انقلاب 1980 حُكم على قادته بالإعدام [1] .

تعرَّض اتحاد عمّال (دسك) منذ بداية تسعينيات القرن الماضي الى ضربات متتالية ، إذ فقد قوته ؛ ونتيجة لتطبيق السياسة الليبرالية في تركيا بعد انقلاب 12أيلول 1980 التي أورثت قانون النقابات العمّالية رقم 2821 ، وقانون العمل الجماعي رقم 2822 ، وقانون الإضراب العام ، ومراقبة الحكومة للحركة النقابية والتشديد عليها ، ونتيجةً لسياسات أصحاب العمل التي لم تقبل أي عمّال منتمين الى نقابات العمل في مصانعهم ؛ تعرَّضت الحركة النقابية بشكل عام الى ضربات قوية [2].

ولكن بعد كفاح خاضته الحركة النقابية في عام 1991 أُلغيت دعوى كانت مقدَّمة ضدَّه ، وفي عام 1992 سُمحَ له بمعاودة نشاطه ، واستمر في نضاله على الرغم من تناقص عدد أعضائها عام 1998 ، إذ بلغت (300) ألف ؛ بسبب ما تعرَّض له من قرارات غلق ، وأحكام سجن لقادته في سنوات ما بعد 1990 ، فضلًا عن أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية مرَّت بها تركيا [3].

بلغت أعداد فروع اتحاد عمال(دسك) في الولايات التركية عام 1998 نحوًا من (26) فرعًا ، وكان أغلب أعضائه من عمّال الحديد والنسيج ، ونقابة العمّال العامة ، وكانوا موزعين على الشكل الآتي :

المركز في استانبول ، وبقية الفروع الأخرى موزعة على الولايات التركية ، فضلًا عن فرع بلجيكا ممثل الاتحاد في أوربا [4].

رابعًا: الاتحاد القومي لنقابات العمال (مسك) MSK Milliyetçi İşçi Sendikaları Konfederasyonu

تأسّس في 15–16 حزيران 1970 في ولاية إزمير ، وكان أعضاؤه القوة الضاربة لحزب الحركة القومية التي استعملها لضرب اتحاد عمّال (دسك) اليساري ؛ لإضعافه في

(1) Baydar O . , Op.Cit.,P. 9-17 .
2) Sosyal- İş Sendikası Genel Merkezi , Türkiye'de Sendikal Örgütlenme , (2012 ,p.3 .
(3) Baydar O ., Op.Cit.,P. 17 .
(4) Ibid . PP. 12-18 .

سبعينيات القرن الماضي في المناطق التي كانا يعملان معًا فيها ، وقد برزت قوة الاتحاد في مدّة حكم حزب الحركة القومية 1976–1978 . تعرض الاتحاد بعد انقلاب 1980 الى الغلق أسوة بالاتحادات الأخرى ، لكنه استعاد نشاطه عام 1984 حينما تم رفع الحظر عن الاتحادات العمّالية .

حلَّ الاتحاد تنظيماته عام 1984 وعاود تشكيلها عام 1987 ولكن تحت اسم (اتحاد عمّال الوطن) Yurt İş Konfederasyonu YIŞ . اضطر عام 1993 الى تغيير اسمه الى اتحاد نقابات عمّال المتحدة Bileşik İşçi Sendikaları Konfederasyonu BIK ، ولمّا رأى عدم جدوى ذلك التغيير عاد الى اسمه السابق (مسك) ، وبلغ عدد نقاباته عام 1998 (7) نقابات فقط ، وكانت ضعيفة النشاط ، وبلغ عدد عمّال نقابتين منه (7) آلاف عضو [1].

خامسًا: اتحاد نقابات عمّال(حق إيش) Hak IŞ Türiye Hak İşçi Sendikaları Konfederasyonu:

تأسّس عام 1976 في أنقرة [2] مع تصاعد نشاط الحركات النقابية والتيارات الاسلامية ، التي صار لها تأثير سياسي واضح ، وكان شعاره يحتوي على علامة مصنع ومنارة جامع ، وتضمن نظامه الداخلي دعوة لمساندة العمّال وأصحاب العمل على حدٍّ سواء ، ومقاومة العناصر ذات الأصول الخارجية كالشيوعية والصهيونية والفاشية ، وكان لأعضائه دور بارز في الحركة النقابية لغاية 1980 ، إذ تمَّ غلقه في العام نفسه لمدّة وجيزة ، وأعيد افتتاحه عام 1981 بسبب القرارات التي اتخذها الجيش الذين قاموا بالانقلاب العسكري ، فعاود نشاطه بفاعلية بسبب انخفاض أجور عمّاله وفقدانهم حقوقهم ، ومن أسباب قوته غَلق اتحاد عمال (دسك) والمواقف السلبية لاتحاد عمال (تورك إيش) ؛ ممّا دفع العديد من أعضاء الاتحادين الى الانضمام الى اتحاد عمال (حق إيش)[3] فضلًا

(1) Baydar O ., Ibid .P.19 .
(2) Murad Pıçak , Hamza Kadah , Türkiye'de Sendikalaşmanın Tarihsel Gelişimi , Kocaeli Ün. Vakıf Yay. No. 2017,4 , Haziran 2017, İzmit , Kocaeli , Türkiye , P.230 .
(3) Baydar O . ,Op.Cit., P. 15 .

عن انضمام العمّال المستقلين الذين ليس لديهم منظمات عمّالية إليه ؛ فتزايدت أعداده كثيرًا عام 1989 ؛ وانسجامًا مع ذلك غيَّر شعاره من مصنع ومنارة الى عجلة مسنَّنة وغصن زيتون وهلال ، وكان الاتحاد قريبًا من حزب الرفاه الاسلامي الذي كان محظورًا عليه العمل السياسي في عام 1989 .

وفي عام 1995 صار رئيسه (نجاتي جليك) Necati Çelik وزيرًا للعمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة الائتلافية بين حزبي الرفاه برئاسة نجم الدين أربكان ، والطريق الصحيح برئاسة تانسو جيللر . طلب الاتحاد عام 1993 الانضمام الى (الاتحاد الدولي لنقابات العمّال الحرة) ICFTU والى (الاتحاد النقابي الأوربي) ETUC ، ولكن الاتحادين رفضا انضمامه إليهما ، ولم يقبلا انضمامه حتى عام 1997. بلغت نقاباته في بداية عام 1998 (8) نقابات وعدد أعضائه (340) ألف عامل .

سادسًا: اتحاد نقابات عمّال متقاعدي الخدمة العامة (كسك) Kamu Emekçileri KESK Sendikaları Konfederasyonu

تأسّس في كانون الأول 1995 في أنقرة الذي ضمَّ بالدرجة الأولى متقاعدي المعلمين الذين كانوا قبل تأسيس اتحادهم قد تبنَّوا مفاهيم اتحاد نقابات (دسك) وحاولوا تحسين أوضاع رواتبهم وتوقيع اتفاقية مع الحكومة .

بلغ عدد نقابات الاتحاد لغاية 1998 (22) نقابة ضمَّت (400) ألف عضو ، وقد انضمَّ الاتحاد عام 1997 الى الاتحادين الدولي لنقابات العمّال الحرة ، والنقابي الأوربي ، وضمَّ (كسك) نقابات متقاعدي التربية ، والتعليم ، والثقافة ، والصحة ، والخدمة الاجتماعية ، والكهرباء ، والبناء ، والطرق ، والتسجيل العقاري [1] ، وبحسب القوانين التركية يحق لمن أكمل (16) عامًا من العمر الانتماء الى نقابة واحدة فقط . أمّا العمّال العاملين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فلا يحقُّ لهم الانتماء الى النقابات .

3- الحركة النقابية بعد انقلاب 12أيلول 1980 :

ظهرت عام 1980 تطورات اقتصادية في تركيا أعطت أصحاب العمل امكانات جديدة ، ومكانة مركزية في العملية الاقتصادية ، ونتيجة لذلك صار لنقاباتهم دور مؤثر ، وعلى ضوء ذلك التحوّل حدث تغير في العلاقة بين الحكومة والنقابات ، إذ ازدادت الرقابة

(1) Baydar O . ,Op.Cit., PP. 18-20 .

الخارجية ؛ ممّا دفع نقابات العمّال ونقابات أصحاب العمل الى المساهمة في حل مشاكل العلاقات الصناعية في تركيا وبخاصّةٍ فيما يتعلَّق بالموارد البشرية وتوزيعها [1] .

من العوامل المؤثرة في النسبة النقابية بعد عام 1980 حدوث تجاوز على حقوق الانسان وإيقاف الممارسات الديمقراطية ، ومنها حقوق العمّال وحرياتهم ، إذ تمَّ حلِّ البرلمان والأحزاب السياسية كافّة ، وتمَّ تنصيب مجلس الأمن القومي وجعله أعلى من الدستور ، وألغيت حقوق الإضراب ، وتمَّ إيقاف عمل النقابات التابعة لاتحادات (دسك) و (حق إيش) و(مسك) . ولم يُسمح لمجالس إدارات الاتحادات العمالية الأخرى الاجتماعات إلا بعد أخذ موافقات مسبقة وتحت اشراف الشرطة ، ولم يُسمح بتشكيل نقابات جديدة بعد الانقلاب ، وتمَّ القاء القبض على أعضاء النقابات ، وطرد ونفي آلاف الموظفين والعمّال بموجب قانون الأحكام العرفية رقم (1402) [2]، أمّا نسبة أصحاب الأجور اليومية فكانت (33,4%) في عام 1980 ، وفي انقلاب 12 أيلول1980 تولّى المجلس العسكري التركي حكم البلاد ، وأوقف نشاطات اتحادات العمّال ونقاباتها وبخاصّة اتحادي عمال (دسك) و(مسك) ، وتسريح العمّال من أعمّالهم ، وتم منع الاضرابات [3] ، وبعد عامين من الانقلاب المذكور عُرضَ الدستور على الشعب للاستفتاء عليه ، ونشر في الجريدة الرسمية في 9 تشرين الثاني 1982 وكذلك نُشرَ في 7مايس 1983 قانون النقابات رقم 2821 و قانون رقم 2822 المتعلِّقان

(بالاتفاقية الجماعية) TOPLU SÖZLEŞMESİ (Mahiroğulları,2001) .

واعتبارًا من عام 1984 واستنادًا الى معلومات وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية صار عدد المنتمين الى النقابات العمالية (1,427,729) مليون عامل ، علمًا أنه بسبب الأخطاء في تثبيت نسبة المنتمين الى النقابات وأعداد العمّال بدقة ، كان الخطأ

(1) Meltem Tekerek ,Op.Cit ., P. 623 .

(2) Murat Başeşgioğlu , Çalışma ve Sosyal Güvenlik Bakanı T.C. Ulusal İş Sağlığı ve Güvenliği Politika Belgesi (2006-2008) . T.C. Çalışma ve Sosyal Güvenlik Bakanlığı , 1983 , İSG yayınları , P.232 .

(3) Adnan Mahiroğulları , Türkiye'de Sendikalaşma Evrelerim ve Sendikalaşmayi Etkileyen unsurlar , CÜ. İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi , Cilt : 2 , Sayı : 19, P. 44 .

بحدود (500–600) ألف عامل أكثر من الحقيقة ، وسبب الأخطاء هو أنَّ وزارة العمل والضمان الاجتماعي لم تحذف أعداد العمّال المحالين على التقاعد والمتوفين ؛ وفي عام 1990 صارت نسبة أصحاب الأجور اليومية (38,5%).

لذلك ومنذ عام 2000 صارت الوزارة تدقِّق في الاحصاءات ؛ مما نزلت الأعداد الى (600) ألف عامل ، وجاء ذلك التدقيق بناءً على قرار من كاتب العدل ذو العدد (4101) لعام 2000 الذي نصَّ على ضرورة تزويد الوزارة بمعلومات دقيقة مصادق عليها من كاتب العدل والنقابات ومن أصحاب العمل كل ستة أشهر ، ومع ذلك حدثت أخطاء بسبب استمرار نقابات عديدة بقبول انتماء عمّال دون إخبار الوزارة ، بينما في كانون الثاني 2001 بلغت أعداد النقابيين (2,580,927) مليون عامل ، يعني ضعف العدد في مدة (17)عام ، ونسبة المنتمين الى النقابات (50–60%) [1].

وفي المدة 1980–2003 حدثت هجرة من الريف التركي الى المدن وتحول المهاجرون الى عمّال ، وبخاصّةٍ بعد عام 1990 كانت الهجرة من مناطق جنوب شرقي الأناضول بسبب فرض حالة الطوارئ في تلك المناطق بسبب المواجهات مع حزب العمال الكردستاني PKK ، ففي الوقت الذي كانت فيه أعداد العمّال ذوي الأجور اليومية (6,2) مليون عامل صارت أعدادهم عام 1990 نحو (9) مليون[2] .

وبسبب عدم تحقيق الاتحادات العمّالية أهدافها ؛ قرَّرت الدخول في السياسة أو إعطاء أصوات عمّالها الى حزب معيَّن ؛ لأجل تحقيق أهدافهم في حالة فوزهم ، ففي المدَّة 1980–1992 قرر رئيس اتحاد عمّال (تورك إيش) شوكت يلماز في 8 أيلول 1982 تهديد الحكومة في حال عدم حصولهم على مكاسب عمّالية ، وقرروا السعي الى تأسيس حزب من أعضاء نقاباتهم في (67) ولاية تركية ؛ ولكن الحكومة فرضت عقوبات على الاتحاد ، وفي الانتخابات المحلية في 26 آذار 1989 ، والعامة في 1991 وقف الاتحاد ضد حكومة حزب (الوطن الأم) ANAP ، وتطوَّر الأمر أكثر إذ طرح رئيس نقابات عمّال الحديد مصطفى أوزبك ضمن اتحاد (تورك إيش) TÜRKİŞ فكرة تأسيس حزب سياسي

(1) Murad Pıçak , Hamza Kadah , OP.Cit ., PP. 227-228 .
(2) Ibid. , P. 227 .

خاص بالعمّال[1]. وفي عامي 1985–1986 ولأجل زيادة تأثيرها السياسي حاولت النقابات العمّالية التركية زج عمّالها في الأحزاب السياسية وحصولها على مناصب حكومية بعد الانتخابات[2].

وكان من شروط أصحاب العمل أن يتجاوز عدد العمّال في قطاع معين 10% لأجل توقيع اتفاقية بين النقابات وأصحاب العمل ، وكانت النقابات تعطي أرقامًا غير حقيقية للوصول الى النسب المطلوبة ، وبموجب معلومات وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية عام 1984 بلغ عدد العمّال النقابيين (1,300) مليون عامل ، ارتفع عام 1987 الى (1,500,000) مليون عامل ، وفي العام نفسه كان عدد العمّال المرتبطين بعقود نقابية نحو (1,400,000) مليون عامل[3] . وقد بلغت أعدادهم عام 2010 نحو (700–800) ألف عامل بمعنى انخفاض العدد الى النصف، بسبب مراقبة الوزارة المعنية لمعلومات النقابات[4].

4– موقف نقابات العمّال من الخصخصة في المدة 1980–1990 :

اتبعت الحكومة التركية في بداية ثمانينيات القرن الماضي سياسة خصخصة الموارد والثروات الوطنية ، وفي تسعينيات القرن ذاته ، صارت عملية الخصخصة أعمق بكثير ؛ ممّا تسبب في زيادة بطالة العمّال والفقر والمجاعة وفقدان الحياة النقابية ، وكانت تلك السياسة تتماشى مع التوجهات الدولية نحو خصخصة القطاع العام الذي تسبَّب في إخراج العمّال من أماكن عملهم ؛ ممّا دفع الاتحادات العمّالية الى الضغط والاعتصام ضد الحكومة التركية عمَّت البلاد جميعها تقريبًا [5].

ونتيجةً لسياسة الخصخصة وسياسة السوق الحر ونظام المقاولين تراجعت أعداد

1) Yıdırım Koç , Türkiye Yol – İş Sendikası Eğitim Yay. No. 19 , Ankara , (1997 , P. 39 .
(2) Mustafa Öztürk , Sendikal Demokrasinin Örgütlü Hareketler Açısından önemi , Süleman Demirel Ün. İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesü Dergisi , Yayın 2013 , C.181,P. 272 .
(3) Baydar O. , Op.cit ., P. 22 .
4) Türk İş , Gazi Ün. , 15. Çalışma Ekonomisi ve Endüstri ilişkileri Kongresi , (Ankara , 9-12 .
(5) Meltem Tekerek ,Op.Cit ., P . 626.

العمّال النقابيين وانكمشت الحركة النقابية ؛ ولذلك ازدادت أعداد العمّال غير النقابيين في القطاع الخاص ، وضعفت الحركة النقابية في مدّة التسعينيات ، كما موضح في الجدول الآتي[1] :

السنة	عدد العاملين بأجور بموجب اتفاقية عمل في القطاع العام	عدد العاملين بأجور بدون اتفاقية عمل في القطاع العام	النسبة %
1988	1,591,360 مليون	7,170,000 مليون	22,2
1995	1,144,989 مليون	8,471,000 مليون	13,5
2002	1,007,305 مليون	10,625,000 مليون	9,5
2005	933,537 ألف	12,360,000 مليون	7,6
2010	805,525 ألف	13,762,000 مليون	5,9

مع ذلك لغاية 2010 بقي عمال القطاع العام العاملين بموجب اتفاقية العمل النقابي يشكلون الأكثرية ؛ لذلك صارت النقابات العمّالية تطالب بتغيير قوانين ثمانينيات القرن الماضي ، وإعطاء العمّال حقوقهم الاجتماعية والمالية والثقافية وحق الاضراب ، وأمّا عمّال القطاع الخاص فكانت احصاءاتهم كالآتي[2] :

السنة	عدد العاملين بأجور بموجب اتفاقية عمل في القطاع الخاص	عدد العاملين بأجور بدون اتفاقية عمل في القطاع الخاص	النسبة %
1995	437,788 ألف	5,584,000 مليون	7,8
2002	514,972 ألف	7,483,000 مليون	5,6
2010	380,218 ألف	10,748,388 مليون	3,5

قام اتحاد عمّال (تورك إيش) في 26نيسان 1999 باعتصامات ضد عملية الخصخصة منادين الحكومة بضرورة تأمين الحياة الاجتماعية وضمان العمل للعمّال . وفي 24تموز من العام نفسه خرج عشرات الآلاف من العمّال الى الشوارع مطالبين بعدم إخراجهم من أعمالهم ، وعدم السماح بمصادرة حقوقهم بسبب تطبيق الخصخصة ، وفي عام 2000

(1) Sosyal- İş Sendikası Genel Merkezi , Op. Cit .,P. 3 .
(2) Ibid.

حدثت أكبر فعالية مليونية عمّالية ضد الحكومة الائتلافية بين الأحزاب الثلاثة (الحركة القومية واليسار الديمقراطي والوطن الأم) وضد قرار (صندوق النقد الدولي IMF) ، إذ قدَّمت الاتحادات العمّالية انذارًا الى الحكومة رافضة سياسة إغناء الأغنياء وزيادة فقر الفقراء .

وفي أثناء الأزمة الاقتصادية التي ضربت تركيا نهاية عام 2000 التي استمرّت الى بداية سنة 2001 صارت الحكومة التركية تحت سيطرة وسطوة صندوق النقد الدولي ، إذ خسر (250) ألف عامل أعمالهم أضيفوا الى جيش البطالة المزمنة ، فحدثت اضرابات عمّالية عنيفة في أغلب المناطق الصناعية التركية وبخاصّةٍ منطقة (إزميت) IZMIT ، إذ احتل العمّال المتظاهرون مع عوائلهم الشركات الصناعية الكبيرة التي أعلنت الخصخصة وسرَّحت آلاف العمّال الذين طالبوا بدفع أجور أتعابهم ، وشارك في تلك الاعتصامات نحو (5000) عامل . بعدها توسَّعت الاضرابات ضد مئات الشركات التي صارت تهدد بتسريح عمّالها ، ومنها شركات (تكل) TEKEL و (توبراش) TUPRAŞ و (بتكيم) PETKIM و(بترول أوفيسي) PETROL OFISI و (تلكوم) TELEKOM و (سومر بنك) SUMERBANK و أيردمير)ERDEMIR ، لكن على الرغم من تلك الاعتصامات لم يحقَّق العمّال مطالبهم لكنَّها تركت آثارها على المجتمع والحكومة على حدٍّ سواء . وتجدر الاشارة الى أنَّ تلك الاضرابات عاشت حالة بين الفتور والقوَّة ، ففي عامي 2007 و2008 حدثت اضرابات عبَّرت عن استقلالية الطبقة العاملة ووحدتها وقوَّتها السياسية [1].

وتجدر الاشارة الى أنَّ الحركة النقابية تأثَّرت بشكل سلبي جرّاء القانون رقم (4857) الذي صدر في 22مايس 2003 وتطبيق عملية الخصخصة على بعض القطاعات وعودة القطاع العام الى تنفيذ المشاريع عن طريق المقاولين الفرعيين ؛ ممّا زاد من أعداد العمّال ذوي الدخل المحدود في تلك المشاريع ، وفي عام 2003 بلغ عدد المقاولين (387) ألف مقاول ، وفي عام 2010 بلغ عددهم (1,600) مليون مقاول تقريبًا [2] .

(1) Canan Koç , yıldırım Koç , Op.Cit, . P. 13 .
(2) Murad Pıçak , Hamza Kadah , OP.Cit .,PP. 233-234 .

5- رسوم عضوية النقابات :

كانت تؤخذ بموجب نظام جباية رسوم العضوية ، وكان لهذا النظام أهمية كوارد للاتحادات والنقابات ، وكانت تؤخذ فقط من المستمرين في الخدمة ، أما المتقاعدون فلا يُستوفى منهم رسوم ، وكانت عملية جباية الرسوم غير منتظمة ؛ ممّا شكّل خسارة في دخلها ، وكانت البيانات التي أصدرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية غير دقيقة ؛ بسبب عدم دقّة المعلومات المرفوعة الى الوزارة من النقابات . وكثيرًا ما كانت توجد فروقات في أعداد نقابات العمّال العاملين في القطاعين العام والخاص ؛ لأنَّ الأخير كثيرًا ما كان يحدث فيه تزوير للمعلومات ، فتكون الأعداد أكثر من الحقيقة ، بينما القطاع العام كان فيه عدد النقابيين أكثر من القطاع الخاص والمعلومات كانت دقيقة [1] .

6- علاقات عمّال تركيا بالاتحاد الأوربي :

كانت تركيا منذ عام 1987 تواجه مشكلة أمام منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوربي الذي كان دائمًا يطالبها برفع مستوى الحركة النقابية من(3-4%) الى (20-25%) والسماح للعمّال بممارسة حقهم في الاضراب عن العمل ، ورفع المعوقات الحكومية بوجه الحركة النقابية كأحد شروط انضمام تركيا الى الاتحاد [2] وتواصلت الاتصالات بين اتحادات نقابات عمّال تركيا واتحادات عمّال دول الاتحاد الأوربي ؛ للإفادة من التشريعات القانونية وبخاصةٍ في الحالات المماثلة كحالات إفلاس الشركات ، وكيفية حصول العمّال على حقوقهم ، وكانت ألمانيا وسويسرة أنموذجًا لمعالجة مثل تلك الحالات ، ولذلك أدرج الاتحاد الأوربي هذه المسألة على لائحة الموضوعات التي كان يطالب تركيا بالالتزام بتنفيذها ، والاجابة عليها كإحدى شروط الاتحاد لقبول عضوية تركيا ، كضرورة إعطاء العمّال الذين تقترب شركاتهم من الافلاس رواتب شبه كاملة قبل إعلان الشركات عن إفلاسها ، وقد صدرت بهذا الخصوص في 8 حزيران 1995 قوانين مثل القانون (173) الخاص بمنح العمّال حقوقهم في حالة مواجهة أصحاب العمل صعوبات دفع أجورهم حينما

(1) Baydar O. , Op.cit ., P. 24.
(2) Türk İş , Gazi Ün . Op. Cit .P. 22 .

تتوقف الشركات عن العمل[1] . وكانت تركيا تتحاشى ضغوط الاتحاد الأوربي ، فألزمت اتحادات نقاباتها العمّالية بعدم إعطاء الاتحاد الأوربي معلومات سرية ، وبخاصَةٍ من جانب العاملين في الورش الصغيرة [2] .

وبناءً على ضغوط الاتحاد الأوربي على تركيا لتأمين شروط الأمن والسلامة للطبقة العاملة كشرط من شروط الاتحاد لانضمام تركيا اليه صدر القرار رقم (25404) ، وكذلك تم التوقيع على اتفاقيتين بين اتحادات النقابات العمّالية والحكومة التركية رقم (155) و(161) كانتا تتعلّقان بأمن وسلامة العمل ، وتبنَّت وزارة العمل الضمان الاجتماعي تنفيذ تلك الاتفاقيتين. واستنادًا الى إحصاءات عام 2004 لمؤسسات الضمان الاجتماعي وجد (850,928) ورشة عمل كانت تضم (6,181,250) عامل كانوا يتمتَّعون بتأمين على الحياة ، ولرسم سياسة عمّالية طويلة الأمد ، تشاورت الحكومة التركية مع اتحادات العمّال وأصحاب العمل والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة ، وأصدرت في 25 شباط 2005 القانون رقم (755) [3] ، ووجد في حينه نحو (835,050) إدارة عمل صغيرة ضمَّت خمسين عاملًا ، كذلك شكَّلت وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية أربع وحدات مسؤولة عن إجراء بحوث ، و متابعة صحة وسلامة العمّال وتفتيش وتأمين كل ما يتعلَّق بالحركات النقابية ، فضلًا عن النواحي الصحية والفنية والتربوية والسياسية وحوادث العمل وغيرها [4].

جدَّد الاتحاد الأوربي ضغوطه على الحكومة التركية فأصدرت في 9نيسان2007 القانون رقم (4857) لسنة 2003 ؛ لمعالجة مشكلة العمّال الذين تتعرض شركاتهم الى الإفلاس فكانت تلك خطوة إيجابية لصالح العمّال الأتراك[5] (Koç,1997) .

7- مرحلة التسعينيات (1990-2000) :

(1) Meral Sungurtekin Özan , Ödeme Güçlüğüne Düşmüş İşveren Karşısında İşçi Hak ve Çıkarlarının Korunması Konusunda Türk hukukunda Geçerli olan sistemin Uluslararası

(2) Yıdırım Koç , Op. Cit. S . 147 .

(3) Murat Başeşgioğlu Op.Cit., S. 6-8 .

(4) Murat Başeşgioğlu,Op.Cit., p.19 .

(5) Yıdırım Koç . Op.Cit.,P. 146.

كان في الأعوام 1992–1998 قد جرى تعاونًا بين الاتحادات العمّالية (تورك إيش و دسك وحق إيش) عبر لقاءات جماعية مشتركة ، وحَّدوا مواقفهم واتَّفقوا على منهاج عمل ؛ لأجل الطبقات العاملة التابعة لهم ، وفي27 كانون الثاني1999ولأول مرّة التقى رؤساء الاتحادات العمّالية (تورك إيش و دسك ، و حق إيش ، و كسك ، واتحاد (الصناعات التركية العامة) Kamu sen ، واتحاد (الموظفين الصناعيين) Memur sen ، وأعلنوا الى الرأي العام توقيعهم على اتفاق مشترك غير متوقع ، وكان يُنظر الى ذلك الاتفاق على أنه مناورة مرحلية ؛ لأن تلك الاتحادات لم تكن متوافقة فكريًا ؛ منها اليميني ، ومنها اليساري ، ومنها الوسط ، كذلك قام رؤساء الاتحادات النقابية أعلاه في 19تموز1999 بزيارة مشتركة الى مقرات الأحزاب (اليسار الديمقراطي) DSP ، و(الوطن الأم) ANAP ، والحركة القومية في العاصمة أنقرة ، وأقامت الاتحادات تظاهرة كبيرة في وسطها ، دعت الى زيادة الانتاج لتطوير تركيا والمحافظة على وحدتها واستقلالها ، كدولة علمانية ديمقراطية تدافع عن الحقوق الاجتماعية للشعب التركي ، وعبَّروا عن موقفهم الموحَّد ضد صندوق النقد الدولي والسيطرة الأجنبية ، واختلاس المال العام ، والفساد ، وسوء الأخلاق ، والخصخصة ، والاحتكام الخارجي ، وأكَّدوا على ضرورة تحقيق الضمان الاجتماعي ، والوقوف ضد محاولات هدم الحكومة اجتماعيًا ، ومحاربة محاولات تجويع الموظفين المتقاعدين . وكان ذلك اللقاء قد مثَّلَ نقطة تحوّل في تاريخ الاتحادات العمّالية التركية ، إذ تجاوزت الخلافات الفكرية ، وأعلنت عن وحدتها ؛ لتحقيق استقرار وسعادة الشعب التركي[1]. وفي المدة نفسها ، قامت الاتحادات النقابية ذاتها ، بفعاليات جماعية تمثَّلت بإضرابات ساهم فيها الكثير من متقاعدي القطاع العام ، ولكن استجابة الحكومة لم تكن بمستوى المعايير الدولية [2] .

ففي الانتخابات المحلية التي جرت في 1كانون الثاني1994 أكَّد رؤساء النقابات على

(1) Yıldırım Koç , Türkiye'de İşçiler ve Sendikalar (Tarihten Sayfalar) , Türkiye Yol – İş Sendikası Yayınları , Mart 2000 , PP. 219 -220 .

(2) Tahir Gürbüz , Çalışma ve Sosyal Güvenllik Bakanlığı , Avrupa Birliği (AB) Koordinasyon Dairesi Başkanlığı , 6356 Sayılı Sendikalar ve Toplu İş Sözleşmesi Kanunu'nun Avrupa Birliği ve Uluslararası Çalışma Örgütü Normları Bakımından Değerlendirilmesi , P.145 .

ضرورة تأسيس حزب سياسي يدافع عن حقوق العمّال ؛ ولكن الاتحادات لم تحقِّق فوزًا لممثليها الذين رشحتهم ؛ ولكنها حقَّقت نتائج مهمَّة على صعيد العمل النقابي ، وبعد 5 نيسان 1994 ازداد الصراع السياسي بين الأحزاب ؛ ممّا ألقى بضلاله على الحركة النقابية ، إذ أصيبت بأضرار تمثلت بتقليل رواتب العمال الشهرية ، والزامهم بدفع رسوم الضمان الاجتماعي[1] وبسبب عدم تحقيق اتحاد عمال (تورك إيش) مطالبه ، دعا أتباعه في 6 نيسان1994 الى الانسحاب من حزبي(الطريق الصحيح) DYP و(الاجتماعي الشعبي) SHP ، وعدم التصويت لصالحهما مستقبلًا في الانتخابات .

وفي 3 كانون الأول 1996 اجتمع رؤساء نقابات عمّال (تورك إيش) وذكروا أنَّ نسبة نقاباتهم شكَّلت 95% مع بقية العاملين في القطاعات كافة ، وطالبوا بأن يكون لهم ممثِّلين في البرلمان والسياسة ، ويجب أن لا يبقى عمّالهم مُقادين ؛ بل يجب أن يكونوا قادة المجتمع ؛ لأنهم عماد القطاعين العام والخاص والمتقاعدين والعاملين في القرى والأرياف والورش الصغيرة [2] ، وكما مبين في الجدول الآتي الذي يبين أعداد العمال بشكل عام وأعداد المنتمين الى نقابات فضلًا عن نسبة التمثيل النقابي[3] :

السنة	أعداد العامين بأجور	أعداد العمال النقابيين	نسبة المنتمين الى نقابات
1990	7,290,000	1,997,564	%27,
1992	7,584,000	2,254,271	%29,
1994	7,631,000	2,644,417	%34,
1996	8,544,000	2,708,784	%31,
1998	9,972,000	2,856,330	%28,6
1999	9,824,000	2,987,975	%30,4

8- المدة من 2000 -2010 :

حدثت في عام 2000 تطورات إيجابية في السياسة الاجتماعية ، رافقها تغيرات جدية في الحركة النقابية، إذ زادت النقابات من فعالياتها ، وحدثت تطورات إيجابية في العلاقة بين

(1) Yıdırım Koç . Op.Cit.,P. 14 .
(2) Yıdırım Koç , Op.Cit., P. 44 .
(3) Meral Sungurtekin Özan , Op.Cit, p.75 .

نقابات العمّال وأصحاب العمل ، وأجريت بعض التغييرات الطفيفة في مضامين اتفاقيات العمل مع الحكومة وأصحاب العمل لصالح العمّال . وتمَّ تحقيق انسجام مع اتفاقياتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و 98 في ضوء معايير الاتحاد الأوربي ، وفي ضوء القانون رقم 6356 الخاص باتحادات نقابات العمّال الأوربيين ، وقد حدثت تطورات لصالح العمّال وأصحاب العمل بموجب القانون المذكور ، فضلًا عن المحافظة على حقوق العمّال العاملين في مدد قصيرة مع وجود تسهيلات تعلَّقت بتشكيل النقابات [1] .

وفضلًا عمَّا تقدَم ، ضمن العمّال المحافظة على حقوقهم في حالة فقدانهم أعمّالهم ؛ أي أنَّهم احتفظوا بعضويتهم النقابية لمدّة سنة كاملة بعد اخراجهم من أعمّالهم ، وتمَّ رفع الكثير من العوائق بوجه القيام بالإضرابات , وتخفيف عقوبة المخالفين من السجن الى دفع غرامة مادية وعقوبة إدارية ، ونظرًا لعدم توافق حياة العمل التركية مع شروط الحياة السياسية التركية ؛ لم تنته المشاكل في العلاقة مع منظمة العمل الدولية . ولكن بعد انتخابات عام 2002 جاء حزب العدالة والتنمية الى السلطة ، فعاشت تركيا حالة من الاستقرار الاقتصادي ، والنمو في التجارة الخارجية والواردات وتطورت الخدمات الاجتماعية والصحَّة والبنى التحتية ، لحين نشوب الأزمة السورية [2].

في الوقت الذي كانت نسبة العاملين بأجور يومية عام 2001 نحو (47,2%) ارتفعت عام 2010 الى ما يقارب (62,9%) ، مقابل ذلك بلغت نسبة الحركة النقابية عام 2003 (8,9%) انخفضت عام 2010 الى (5,4%) ، ونسبة العمّال الذين كانوا يتقاضون أجور يومية في إطار اتفاقية عمل (3%) ، وأمَّا معدلات البطالة في تركيا ، واستنادًا الى مؤسَّسة العمل التركية ، ظهر أن معدَّل البطالة عام 2010_بلغ (9,2%) ما يعادل (2,518) ألف عامل تقريبًا ، ومن أسباب تردّد العمّال عن الانتماء الى النقابات ، خوفهم من طرد أصحاب العمل إيّاهم ، وإخراجهم من عملهم ، فضلًا عن عدم السماح لهم باختيار النقابة التي كانوا يريدون بشكل حر[3] .

(1) Ibid .
(2) Murad Pıçak , Hamza Kadah , OP.Cit .,P.234 .
(3) Nergis Mütevellioğlu , İşsizlik orkusu Sendikaların İşlevselliği ve Sendikal Örgütlenme Hakkı , Akdeniz Ün. 5. Sosyal Haklar Uluslararası Sempozyumu , Petrol-İş Yayını , Ekim 2013 , P. 179 .

استمرت مطالبات اتحادات العمال التركية بالضغط على حكوماتهم المتعاقبة عن طريق رفع شكاوى الى (منظمة العمل الدولية) ILO:INTERNATIONAL LABOR ORGANIZATION وذلك ما جعل الاتحاد الأوربي يُسائل تركيا في أثناء مناقشته طلب الأخيرة الانضمام اليه ، وبيَّن لها عدم كفاية إجاباتها على استفساراته بخصوص حقوق النقابات العمّالية ، وعلى الرغم من تلك الانتقادات الأوربية ، إلا أنَّ الحكومات التركية زادت من مضايقاتها للنقابات والاتحادات العمّالية [1] .

9- استعمّال نقابات العمال للشبكة العنكبوتية (Internet) :

استنادًا الى تقرير تقنية المعلومات الدولية للمنتدى الاقتصادي الدولي في عام 2012 جاءت تركيا في المرتبة 62 من بين 142 دولة تستعمل الانترنيت في المدارس ، وفي المرتبة 41 في الخدمات الأساسية ، وفي المرتبة 53 في النقل ، والمرتبة 51 في البيوت . أمّا استعمّال نقابات العمّال التركية للنت في علاقاتها مع العمّال ، ومع النقابات الأخرى داخل وخارج تركيا ، من حيث جمع المعلومات والأعداد وأماكن العمل وأعمار العاملين وأوضاعهم المعاشية والصحية وغيرها في أقصر وقت وتبادل المعلومات مع مؤسسات الحكومة الأخرى ، ومع الجامعات لأجل تطوير الحركة النقابية ، وأعلنت النقابات أنّها في عام 2022 ستنتقل وبشكل سريع نقلة نوعية في العمل النقابي اعتمادًا على مواقع النت وستتمكَّن من حلِّ الكثير من مشاكل العمّال وبسرعة فائقة ، وأمّا العمّال الذين لا يستعملون وسائل التواصل السريع سوف يبقون متأخرين [2] .

ومن الأمور التي زادت من تواصل العمّال والنقابات مع نقابات داخلية وأجنبية ، استعمّالها وسائل التواصل الاجتماعي ، ونقل الأخبار والاضرابات بسرعة ، وبخاصَّةٍ بعد حادثة متنزّه ميدان منطقة تقسيم في استانبول في 12حزيران 2013 حينما قاد ناشطون احتجاجات ضد عملية إزالة أشجار ذلك الميدان ؛ لإنشاء مركز تسوّق مكانها . وتطوَّرت الاحتجاجات الى أعمّال شغب ؛ ممّا دفع الشرطة الى مهاجمتهم ، فكان للإنترنيت دور مهم في نقل وقائع تلك الحادثة . وقبل تلك الحادثة كان استعمال الاتحادات العمّالية للإنترنيت

(1) Adnan Mahiroğullar , Op.Cit. , P.45.
(2) Ismet Emre Gökalp , İletişim Teknolojileri ve Sendika , Ordu Ün. SBE. 10-12 - 2013 ,PP. 63-74 .

محدودًا ، إذ استعمل اتحادان من مجموع ثلاثة ، وأربع نقابات من مجموع اثنتي عشرة نقابة ال (TWITER,FACEBOOK,) ولكن بعد تلك الحادثة ازداد استعمّال النقابات والاتحادات العمّالية وسائل التواصل الاجتماعي[1]. وهذا يدل على قدرة النقابات التركية على مواكبة التطور التقني الحيث وتوظيفه لصالح أنشطتها النقابية وخدمة للطبقة العامية .

الخاتمـــة :

توصل الباحث الى النتائج والتوصيات الآتية :

1- وجود علاقة وثيقة بين أهداف الاتحادات العمالية (في ضوء الديمقراطية النقابية) وبين مرجعياتها السياسية (الأحزاب السياسية) مما جعلها تعاني من تناقضات بينها وبين النقابات الأخرى التي تتبع أحزاب أخرى .

2- أدت الحركة النقابية في تركيا دوراً مميزاً في متابعة مشاكل الطبقة العاملة وتحسين أوضاعها المعيشية .

3- كان للانقلابات العسكرية وبخاصّةٍ انقلاب عام 1980 تأثير سلبي على الحركة النقابية في تركيا .

4- تذبذب العلاقات بين الاتحادات العمالية التركية نفسها، إذ كانت تعيش حالات من الخصومات والتوافق .

5- تأثر الطبقة العاملة بعمليات الخصخصة سلبًا مما دفعها الى معارضتها .

6- تأثير موضوعات حقوق العمال على انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ، إذ صار الأخير يضغط على تركيا للاستجابة الى مطالبهم .

7- واكب العمال الأتراك ونقاباتهم التطورات التقنية الحديثة ، وبادروا الى استعمال الشبكة العنكبوتية في وقت مبكر ؛ ممّا سهل عليهم التواصل مع أقرانهم داخليًا وخارجيًا .

8- نجاح الحركة النقابية في انتزاع الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للطبقة العاملة ، وبخاصّة حين توقّف وغلق أماكن أعمالهم .

9- شهدت المدّة 2000–2010 تطورات ايجابية في تركيا رافقتها تغيرات مهمة في

(1) Yıldırım Koç , Op.Cit. S. 113

الحركة النقابية ؛ إذ زادت النقابات العمالية من فعالياتها الايجابية ، وبخاصّة بينها وبين أصحاب العمل .

10- **رشح عن البحث في المصادر التركية عن الحركة النقابية طريقاً الى دراسة الأوضاع الاقتصادية ، ومستوى التطور الصناعي والاجتماعي والثقافي في تركيا ، والعلاقة بين الأخيرة والاتحاد الأوربي في المدة 1980–2010 .**

References

1. Adnan Mahiroğulları , Türkiye'de Sendikalaşma Evrelerim ve Sendikalaşmayi Etkileyen unsurlar , CÜ. İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi , Cilt : 2 , Sayı : 19, P. 44 .
2. Aysun Yeşiltaş , Sağlık Sektöründe Kamu Sendikalaşması , Süleyman Demirel Ün. Çalışma ve Toplum , 2015 , 4 ,P.131 .
3. Baydar O. , the Syndicate movement in Turkey. Friedrich Ebert Stiff. 1998. P.9 .
4. Ceyhun Haydaroğlu , Hüsne Erdoğan , Türkiye'nin sosyal ve Ekonomik yapısındaki Dönüşünde Sendika – Siyaset İlişkisi , Balkan ve Yakın Doğu Sosyal Bilimler Dergisi , 2016 , 02 (02) P. 46 .
5. Ismet Emre Gökalp , İletişim Teknolojileri ve Sendika , Ordu Ün. SBE. 10-12 - 2013 ,PP. 63-74 .
6. Meltem Tekerek , Türkiye'de İşveren Sendikacılığının Tarihi Seri , Ankara Ün., SBF.
7. Meral Sungurtekin Özan , Ödeme Güçlüğüne Düşmüş İşveren Karşısında İşçi Hak ve Çıkarlarının Korunması Konusunda Türk hukukunda Geçerli olan sistemin Uluslararası
8. Murad Pıçak , Hamza Kadah , Türkiye'de Sendikalaşmanın Tarihsel Gelişimi , Kocaeli Ün. Vakıf Yay. No. 2017,4 , Haziran 2017, İzmit , Kocaeli , Türkiye , P.230 .
9. Murat Başeşgioğlu , Çalışma ve Sosyal Güvenlik Bakanı T.C. Ulusal İş Sağlığı ve Güvenliği Politika Belgesi (2006-2008) . T.C. Çalışma ve Sosyal Güvenlik Bakanlığı , 1983 , İSG yayınları , P.232 .
10. Mustafa Öztürk , Sendikal Demokrasinin Örgütlü Hareketler Açısından önemi , Süleman Demirel Ün. İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesü Dergisi , Yayın 2013 , C.181,P. 272 .
11. Mustafa Öztürk , Sendikal Demokrasının Örgütlü Hareketler Açısından Önemi ,) Süleyman Demirel Ün. İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi yayın 2013, C. 181, Sayı 2, P. 270 .
12. Nergis Mütevellioğlu , İşsizlik orkusu Sendikaların İşlevselliği ve Sendikal Örgütlenme Hakkı , Akdeniz Ün. 5. Sosyal Haklar Uluslararası Sempozyumu , Petrol-İş Yayını , Ekim 2013 , P. 179 .
13. Sosyal- İş Sendikası Genel Merkezi , Türkiye'de Sendikal Örgütlenme , 2012 ,p.3 .)
14. Tahir Gürbüz , Çalışma ve Sosyal Güvenllik Bakanlığı , Avrupa Birliği (AB) Koordinasyon Dairesi Başkanlığı , 6356 Sayılı Sendikalar ve Toplu İş Sözleşmesi Kanunu'nun Avrupa Birliği ve Uluslararası Çalışma Örgütü Normları Bakımından Değerlendirilmesi , P.145 .
15. Türk İş , Gazi Ün. , 15. Çalışma Ekonomisi ve Endüstri ilişkileri Kongresi , Ankara , 9-12 .)

16. Yıdırım Koç , Türkiye Yol – İş Sendikası Eğitim Yay. No. 19 , Ankara , 1997 , P. 39 .)
17. Yıldırım Koç , Türkiye'de İşçiler ve Sendikalar (Tarihten Sayfalar) , Türkiye Yol – İş Sendikası Yayınları , Mart 2000 , PP. 219 -220 .

The trade union movement in Turkey

1980- 2010

Asst. Prof. Dr. Ismail Nuri Humidi*

Abstract

The issue of the trade union movement in Turkey is one of the important topics in contemporary Turkish history, as this large segment of the role plays an important role in Turkish economic, political, social and cultural life.

The development of the Turkish trade union movement has been in stages since its establishment at the end of the Ottoman period, passing through the Republican era, It was affected by the arbitrary laws issued by the governments of the Turkish military coups against it and against the working class.

As well as the trade union movement suffered from the mistrust of its working classes, because the last two were dominated by fear of the scarcity of unemployment that was threatening them because of the economic crises, globalization, and privatization, which Turkey was In addition to the employers abandoning their unions, the trade unions lost many of their

* **Assist. Lect./History Department/ College of Education for Girls/ University of Tikrit.**

members. However, the unions tried to perform their duties towards the working class that they represented, even if they were not up to their ambitions.

Key words : Position؛ institution؛ community.